



الموارد البشرية

موظفو السلطة المحلية خلال فترة الانتخابات

موظف السلطة المحلية هو أولاً مواطن يتمتع بحقوق سياسية، ومع ذلك فهو ملزم بالمحافظة على الحيادية في إطار وظيفته الرسمية. ولا يحق له استغلال وقت العمل، أو وظيفته، لقبه، زيه الرسمي، حاسوبه، بريده الإلكتروني، طاقم العمل، السيارة التابعة للسلطة المحلية، مبانيها، قواعد معلوماتها، الموظفون الذين يعملون تحت إدارته، أو أي قنوات مؤسسية تابعة للسلطة المحلية، لأغراض الدعاية الانتخابية.

وتؤكد تعليمات المستشارية القضائية للحكومة أن استخدام موارد السلطة المحلية لأغراض سياسية ممنوع منعاً باتاً، وفي حال تم استخدامها بما يتعلق بالدعاية الانتخابية، يمكن أن يُعتبر هذا الأمر مخالفة بموجب قانون أساليب الدعاية، وقد يبرر ذلك إصدار أمر منع قضائي ضده.

عند الإعلان عن ابتداء الفترة الانتخابية، يُوصى بتذكير الموظفين بهذا الشأن وفقاً لتوجيهات المستشار القضائي المرفقة في حاشية الصفحة.

التعامل مع المخالفات

في حال وجود شبهة في قيام أحد موظفي السلطة المحلية باستخدام أحد الموارد العامة لأغراض دعائية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

1. إيقاف العملية المخالفة في حال كان ذلك ضمن صلاحيات السلطة المحلية.
2. توثيق: هوية المخالف، المورد المستخدم، تاريخ ووقت المخالفة، مضمونها، ونطاقها.
3. إحالة الأمر إلى تحقيق تأديبي أو جنائي، وذلك ليتم تحديد ما إذا كان هذا الفعل بمثابة خطأ بسيطاً أم فعلاً منهجياً، وتحديد العواقب وفقاً لذلك.

استخدام ممتلكات السلطة المحلية ومواردها خمس أسئلة يجب طرحها قبل استخدام مورد تابع للسلطة المحلية

قبل القيام بأي إعلان، نشاط، نشر فيديو، صورة، إعلان عام للجمهور، نشر رسائل بريدية أو استخدام أي مبنى تابع للسلطة المحلية خلال فترة الانتخابات، يجب أولاً الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هذا المورد تابع للسلطة المحلية، أو تم تمويله من قبلها، أو تم إنشاؤه على يد موظفي السلطة؟
- هل يتضمن الإعلان اسماً، صورة، اقتباساً لكلام أحد المرشحين، إنجازاً، شعاراً، ترويجاً لأحد المرشحين، لحزب، لقائمة، أو لموقف سياسي؟
- هل هذا الإعلان ضروري لتقديم خدمة عامة للجمهور، أم يمكن أن يتم تأجيله، تقليصه، أو نشره من دون التطرق للجانب الشخصي-السياسي؟
- هل ستقدم هذه الخدمة بشكل متساو للجمهور العام وجميع المرشحين.
- كيف سوف يبدو الإعلان في نظر الناخب العادي: هل هو معلومات خدمية أم أنه دعاية انتخابية؟

إذا لم تكن الإجابة واضحة - لا يجوز نشر المادة قبل تلقي استشارة قضائية. صفحات السلطة المحلية، الصفحات الشخصية، والصفحات المختلطة

تعتبر الصفحة الرسمية للسلطة المحلية، الموقع الإلكتروني التابع للسلطة، قائمة التوزيع البلدية، مجموعة نشر الاعلانات المؤسسية، كلها موارد عامة. ولا يجوز استخدامها للترويج للمرشح، لحزب، لقائمة، لحملة انتخابية، أو لنموذج ترويج صورة سياسية لمرشح معين.

حتى وإن كانت الصفحة تُعد صفحة شخصية لرئيس السلطة المحلية أو لأحد المرشحين، ولكنها في بعض الحالات قد تُعتبر، بحسب ظروفها، ملكية عامة أو مورداً عاماً، خاصة إذا تم تشغيلها، تمويلها، تحرير محتواها، تصوير المواد المنشورة فيها، الترويج لها بواسطة موظفي السلطة المحلية أو بتمويل من ميزانيتها؛ أو إذا استُخدمت لفترة طويلة كقناة خدمية تابعة للسلطة؛ أو إذا تم إنشاء قاعدة المتابعين فيها فعلياً بمساعدة السلطة المحلية.



الشعارات، العلامات التجارية والممتلكات غير المادية

لا يقتصر حظر استخدام الموارد العامة على الأشياء المادية أو الأموال فقط. فقد أقرت لجنة الانتخابات والمحكمة العليا أيضا بأن الشعار، العلامة التجارية، الحملة الانتخابية، أو الممتلكات غير المادية التي تم تطويرها بتمويل عام، قد تُعتبر موردا عاما حسب المادة 2أ. وقد تقرر ذلك، من بين أمور أخرى، في قضية الشعار «نعود إلى الحياة»، حيث اعتُبر أن استخدام شعار حكومي في إطار حملة حزبية قد يشكل استخداما محظورا لممتلكات عامة غير مادية.

ولذلك، لا يجوز للسلطة المحلية نقل أو إتاحة شعار بلدي، أو حملة خدمية، تصميمات رسومية، تصميم نظري، مقاطع فيديو، علامة تجارية، قوائم توزيع، بنية تحتية رقمية تم إنشاؤها في إطار أداء وظيفتها العامة، لاستخدامها في حملة انتخابية أي كانت.

استخدام المباني، القاعات، والمساحات المفتوحة

يُسمح باستخدام مباني السلطة المحلية لأغراض انتخابية عندما يكون الاستخدام لصالح لجنة الانتخابات، أو عندما يتعلق الأمر بقاعات، لوحات إعلانية، أو أماكن عامة مفتوحة تكون متاحة عادةً لاستخدام الجمهور، وذلك وفق شروط متساوية وشفافة وبدون تمييز. أما الاستثناءات الواردة في المادة 2أ فيتم تفسيرها بشكل حذر، وعلى أنها لا تعتبر تصريحاً عاماً يسمح باستخدام ممتلكات السلطة المحلية لأغراض سياسية.

وبشكل عملي، يجب على السلطة المحلية التأكد من أنه إذا تم تأجير قاعة بلدية أو إتاحتها للاستعمال خلال فترة الانتخابات، فإن القواعد يجب أن تكون موحدة، الأسعار موحدة، الشروط معلنة وواضحة، وأنه لا توجد أفضلية لقائمة، أو مرشح، أو طرف سياسي معين.

التخصيصات للجمعيات والمؤسسات ودور العبادة

عندما يتم تخصيص عقار تابع للسلطة المحلية لجمعية، أو مؤسسة تعليمية، كمركز جماهيري، أو دار للعبادة، أو أي جهة أخرى، سواء كان ذلك مجانياً أو مقابل دفع رمزي، فإن شروط التخصيص واتفاقية الاستخدام تظل سارية.

وفي حال تم استخدام هذا العقار المخصص لنشاط سياسي أو حزبي فإن ذلك يُعتبر خرقاً لقوانين الدعاية الانتخابية، وكذلك خرقاً لشروط التخصيص.

في حال الاشتباه بوجود مخالفة من هذا النوع، فيما يلي توضيح للإجراءات التي يجب القيام بها:

1. القيام بفحص سريع في كل ما يتعلق بالملكية، التخصيص، وشروط الاستخدام.
2. توثيق الوقائع المتعلقة بالمخالفة: الصور، الوقت، المكان، من قام باستخدام العقار، وما هو محتوى الفعالية.
3. المطالبة الفورية بوقف أي استخدام يتجاوز الاستخدام الأصلي للتخصيص
4. بحث العقوبات الإدارية الممكنة وذلك حسب الاتفاقية والإجراءات المعمول بها، مثل: توجيه إنذار، طلب تصحيح الوضع، طرح الموضوع على لجنة التخصيصات، وفي الحالات الاستثنائية أيضاً يمكن إلغاء التخصيص أو القرار بعدم تجديده.
5. إذا كان الأمر يتعلق بدعاية محظورة أو باستخدام مورد عام - يُؤخذ بعين الاعتبار إمكانية التوجه إلى الجهة الانتخابية المختصة.

يجب توخي الحذر من تطبيق انتقائي للقانون. فالسلطة التي تتعامل مع مخالفة في عقار تم تخصيصه لجهة معينة، ملزمة بتطبيق معيار مماثل تجاه الجهات الأخرى.